بحـــوث ودراســـات
في اللغة العربية وادابها
الجزء الأول
١٤٠٧هـ

حجة القراءات
في منهج النحاة

للأستاذ الدكتور
محمد علي سلطاني
الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة
بكلية اللغة العربية بالرياض

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

احتج سيبويه لمواقفه النحوية بآي من القرآن الكريم، وكان له اختيار من بعض القراءات، وربما حَكَم على ما يَدَعه من لغات تلك القراءات بالضعف في الكلام[١]، مما شجع بعضهم في القديم والحديث على اتهامه واتهام البصريين عموماً بالتطاول على قراءات سبعية صحيحة..[٢]

ويعجب المرء وهو يسمع مثل هذه العبارات، كأنما كانوا يريدون من سيبويه وغيره من النحاة أن يأخذوا بالقراءات جميعاً بلا استثناء، على ما بينها من تباعد حيناً، أو اختلاف في حركات الإعراب حيناً، أو ضعف في اللغات التي قرئت بها في بعض الأحيان.. وما القراءات في جانب منها سوى نماذج نطقية حية تمثل لغات القبائل[٣]، فكيف لا يكون بعضها أفصحَ من بعض، ولِمَ لا يحق للنحوي أن يشير إلى الفصيح منها وإلى الأقل فصاحة، أو إلى النادر والضعيف استناداً إلى نسبة الناطقين بها من الفصحاء..

إن مثل هذه الاعتراضات لا تعدو في الحقيقة الجانب الشكلي من موقف سيبويه، وقد عبر عن ذلك أبو نصر بن القشيري[٤] في تفسيره فيما أورده البغدادي بقوله:

(١) كتابه (بولاق) ١/٤٢٣.

(٢) انظر لهذا في (معجم القراءات القرآنية) ١/١٠١ وحاشيتها، وص ١١٦ ـ ١١٧.

(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٣٩.

(٤) عبدالرحيم بن عبدالكريم بن هوازن القشيري، أبو نصر، واعظ من علماء نيسابور، طارت له شهرة في الوعظ والتدريس، وكان أبو إسحاق الشيرازي يحضر مجلسه. توفي بنيسابور سنة ٥١٤هـ.
ترجمته في: مرآة الجنان لليافعي ٣/٢١٠ ـ ٢١١ والبداية والنهاية لابن كثير ١٢/١٨٧ وطبقات الشافعية للحسيني ص١٩٩ ـ ٢٠٠.

«فما ثبت بالتواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم، فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو قبيح ورديء، بل في القرآن فصيح[1] وفيه ما هو أفصح . .»[2]. ومنه كذلك ما ذكره ابن الجزري[3] في (منجد المقرئين) للإمام الشيرازي[4] قوله: «. . ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان[5] أفصحُ منه، فإنّا لا ندّعي أن كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة»[6].

النحويون ولغات العرب:

أما موقف النحاة من لغات العرب فكان بعيداً عن التخطئة مهما بلغ من ضعفها وشذوذها، وخير ما يمثل هذا الموقف ما ذكره ابن جنى ت ٣٩٢هـ وهو نحوي بصري كبير وتلميذ لنحوي بصري كبير - في كتابه النفيس الخصائص - في ربطٍ ذكي بين اللغات والقراءات - حيث يقول:

«وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكنّ غاية ما لَكَ في ذلك أن تتخير إحداهما فتقوّيها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها وأشدّ أُنساً بها. فأما رَدُّ إحداهما بالأخرى فلا، أو لا

(١) يريد قراءات القرآن الكريم.

(٢) خزانة الأدب ٢/٢٥٩.

(٣) محمد بن محمد بن محمد بن علي أبو الخير شمس الدين العمري الدمشقي الشهير بابن الجزري. شيخ الإقراء في زمانه ومن حفاظ الحديث. ولد ونشأ بدمشق، وبنى فيها دار القرآن. تعددت رحلاته في أنحاء العالم الإسلامي ينشر علمه، ومات بشيراز سنة ٨٣٣هـ ودفن بدار القرآن التي أنشأها فيها. من كتبه النشر في القراءات العشر، والتمهيد في علم التجويد، ومنجد المقرئين وغيرها.
ترجمته في: غاية النهاية (تر ٣٤٣٣) ٢/٢٤٧ وطبقات الحفاظ للسيوطي (تر ١١٨٥) ص٥٤٤ ومفتاح السعادة ١/٣٩٢ - ٣٩٤.

(٤) إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق، ولد في فيروز أباد وتعلم في شيراز وأقام ببغداد. نبغ في علوم الشريعة واشتهر بقوة الحجة. من كتبه المطبوعة طبقات الفقهاء، وله التنبيه والمهذب والتبصرة وغيرها. توفي ببغداد سنة ٤٧٦هـ.
ترجمته في: وفيات الأعيان ١/٢٩ - ٣١. وطبقات الشافعية للحسيني ص١٧٠ - ١٧١.

(٥) تامة بمعنى وُجد.

(٦) منجد المقرئين ص ٦٥.

ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف»[1].

ثم تابع مؤكداً بقوله:

«هـذا حكم اللغتين إذا كانتـا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتـراسلتين، فأمـا أن تقـلّ إحـداهما جداً، وتكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً».

ثم ضرب أمثلة فقال:

«ألا تراك لا تقول: مررت بَكَ، ولا المال لِكَ قياساً على قول قضاعة: المال لِهُ ومررت بَهُ. ولا تقول أكر متكِش ولا أكر متكِس قياساً على لغة من قال: مررت بكِش وعجبت مِنكِس».

ثم قال بعـد أن أورد نمـاذج من عنعنة تميم وكشكشة ربيعة وكسكسة هوازن وتضجع قيس وعجرفية ضبة وتلتلة بهراء:

«فـإذا كان الأمـر في اللغـة المعـوَّل عليها هكذا وعلى هذا، فيجب أن يقلّ استعمـالها، وأن يُتخيَّر ما هو أقوى وأشيع. . إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين».

ثم قال في إدراك مرن للواقع اللغوي:

«فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعيّ عليه» وختم بقوله: «وكيف تصرفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، وإنْ كان غيرُ ما جاء به خيراً منه»[2].

---

(١) الرواية في صحيح البخاري ٦/ ١٠٠ «على سبعة أحرف» ويبدو أن ابن جني عبرّ في روايته عن رأيه في تفسير معنى الأحـرف السبعة التي اختلف العلماء في تفسيرها على خمسة وثلاثين قولاً. انظر لهذا في: تفسير القرطبي ١/ ٤٢ والمرشد الوجيز ص ١٤٦ وما بعدها.

(٢) الخصائص ٢/ ١٢.

القراءات واللغات:

والحق أن هذا التفاوت في منازل اللغات لم يكتسب هذه الهالة من القدسية إلا بارتباطه بآي القرآن الكريم، بدليل أن أحداً لم يعترض على النحاة وهم يصفون الكثير من أقوال العرب وأشعارهم بالندرة والرداءة والضعف، بوصفها تمثل لغاتٍ قليلة لا ينطق بها سوى النادر من القبائل العربية[1]. لهذا فحين يصف النحاة قراءة ما بالندرة أو الضعف، فإن هذا الوصف موجه إلى لغة القبيلة التي تنطق بذلك وليس إلى المادة اللغوية في حد ذاتها، دون أن يعني هذا الوصف تجريدَ مثل هذه المادة اللغوية من الفصاحة، لأن «كل ما ورد أنه قرىء به في القرآن الكريم جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحادًا أم شاذاً»[2] غير أن مجال الترجيح بينها قائم فسيح لا يقيده ارتباط هذه الظواهر اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية بالقراءات القرآنية..[3].

بين القراء والنحاة:

والحقيقة أن الخلاف بين القرّاء والنحاة إنما هو خلاف في المنهج، فبينما يأخذ النحاة بالقياس معتمدين أشهر اللغات وأكثرها شيوعاً واستعمالاً وأحفلها بالشواهد.. نرى القراء يتمسكون ـ وحُقَّ لهم ذلك ـ بالرواية متصلة السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم، دون أدنى التفات إلى شيوع لغتها أو ندرتها وشذوذها.. وقد عبرّ الإمام أبو عمرو الداني[4] عن هذا المنهج بقوله:

(١) أما ما يقال أحياناً في منهج اللغويين الأوائل في جمع اللغة، أو في منهج النحاة في استقراء لغات قبائل العرب؛ فللعلماء في هذا ما ينير سبيل النظر الدقيق.. وانظر لهذا ما ورد عند الفارابي في كتابه (الحروف ص ١٤٥ وما بعدها) والسيوطي في (الاقتراح ص ٥٦).

(٢) الاقتراح ص ٤٨.

(٣) أي أن ما ترفضه في مواقف العلماء أن يصفوا قراءة ما باللحن أو الخطأ، أما وصفها بالندرة أو الضعف وتقديم أخرى عليها فأمر صحيح لا شائبة فيه.

(٤) عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي مولاهم القرطبي، أبو عمرو الداني، نسبة إلى دانية بالأندلس لسكناه فيها، وتوفي فيها سنة ٤٤٤هـ، بلغت مؤلفاته مئة وعشرين كتاباً، أشهرها التيسير في القراءات السبع الذي =

«وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والروايةُ إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سُنّة متّبعة، يلزم قبولها والمصير إليها»[1] دون أن يمنع هذا كما أسلفت من الترجيح فيها بين فصيح وأفصح، مما أجازه علماء القراءات أنفسهم، من ذلك ما ذكره الإمام أبو العباس القسطلاني[2] (ت ٩٢٣هـ) بقوله:

«إن ترجيح بعض وجوه القراءات على بعض، إنما هو باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب، وإلا فالقرآن واحد بالذات متفقُهُ ومختلفُه، لا تفاضل فيه»[3].

تخطئة القراءات:

أما الذي لا يمكن قبوله فهو أن يعمد أحدٌ من العلماء لا إلى تضعيف قراءة نادرة.. بل إلى تخطئة وجوه في قراءة سبعية اختارها بنفسه لعلوّها في مقاييس القراء قبل غيرهم.

فقد انتهج الإمام أبوبكر بن مجاهد[4] في كتابه (السبعة في القراءات) تخطئة

= نظمه الشاطبي في قصيدته (حرز الأماني) المسماة بالشاطبية، فصارت أشهر من أصلها وزادت شروحها على أربعين شرحاً.

ترجمته في: معرفة القراء الكبار ـ الطبقة العاشرة (تر ٣٦) ١/٣٢٥ وغاية النهاية (تر ٢٠٩١) ١/٥٠٣. وانظر كشف الظنون مادة (حرز).

(١) النشر في القراءات العشر ١/١٠ ـ ١١.

(٢) أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس شهاب الدين. من علماء الحديث، مولده ووفاته بالقاهرة سنة ٩٢٣هـ. من كتبه المطبوعة إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ولطائف الإشارات في علم القراءات وغيرهما.

ترجمته في: البدر الطالع ١/١٠٢ والضوء اللامع ٢/١٠٣.

(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات ١/١٧٠.

(٤) أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبوبكر بن مجاهد، كبير علماء القراءات في عصره، من أهل بغداد، وهو أول من سبّع القراء في كتابه (السبعة في القراءات) وله غيره من الكتب. توفي ببغداد سنة ٣٢٤هـ.

ترجمته في: الفهرست للنديم ص ٣٤ ومعرفة القراء الكبار (الطبقة الثامنة) ١/٢١٦ وغاية النهاية (تر ٦٦٣) ١/١٣٩.

بعض وجوهٍ في قراءات السبعة لديه بمقاييس لغوية . . من ذلك على سبيل المثال حكمه بالخطأ على قراءة لابن عامر[1] في وجهٍ قرأ به في ستة مواضع من القرآن الكريم :

أما هذه المواضع فهي حسب تسلسل ورودها في سور القرآن الكريم :

- قوله تعالى في سورة البقرة ١١٧/٢ «بديع السموات والأرض، وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون» .
- وفي سورة آل عمران ٤٧/٣ «قال كذلكِ الله يخلق ما يشاء إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون» .
- وفي سورة النحل ٤٠/١٦ «إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون» .
- وفي سورة مريم ٣٥/١٩ «ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون» .
- وفي سورة يس ٨٢/٣٦ «إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقولَ له كن فيكون» .
- وفي غافر ٦٨/٤٠ «هو الذي يحيي ويميت فإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون» .

وقد كشف ابن الجزري في كتابه النشر[2] عن اختيار القراء العشرة في قراءة هذه الآيات الكريمة، فذكر أن ابن عامر قد نصب (فيكونَ) في المواضع الستة جميعاً، وأن الكسائي[3] نصب في آيتي النحل ويس فقط، وأن باقي العشرة قرؤوا بالرفع في المواضع كلها .

---

(١) عبدالله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبي الشامي، من التابعين، وأحد العربيين من القراء السبعة، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء، وقيل عرض على عثمان بن عفان نفسه، ولي قضاء دمشق . ولد في البلقاء سنة ٨هـ وتوفي بدمشق سنة ١١٨هـ .

ترجمته في : السبعة في القراءات ص٨٥ والفهرست للنديم ص٣١ والتيسير للداني ص٥ ومعرفة القراء الكبار ٦٧/١ وغاية النهاية (تر ١٧٩٠) ٤٢٣/١ .

(٢) ٢٢٠/٢ .

(٣) علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي، مولاهم الكوفي، أبو الحسن الكسائي . إمام الكوفة في النحو والقراءة وأحد القراء السبعة، تنقل في البادية وسكن بغداد وتوفي بالري سنة ١٨٩هـ .

أما ابن مجاهد فقد عقب على القراءة بتخطئة ابن عامر في آيات: البقرة وآل عمران ومريم، وسكت عن التعقيب في آيتي النحل ويس، ولم يرد عنده الموضع السادس البتة.

قال في الموضع الأول: «واختلفوا في قوله تعالى (كن فيكون) في نصب النون وضمها، فقرأ ابن عامر وحده (كن فيكونَ) بنصب النون. قال أبوبكر: وهو غلط»[1].

وقال في الموضع الثاني: «قرأ ابن عامر وحده (كن فيكونَ) بالنصب، قال أبوبكر: وهو وهم»[2] وتابع فقال: «وقال هشام بن عمار[3]: كان أيوب بن تميم[4] يقرأ (فيكونَ) نصباً، ثم رجع فقرأ (فيكونُ) رفعاً».

ولم يعقب بشيء على قراءة النصب في آيتي النحل ويس، وهما الموضعان اللذان نصب الكسائي فيهما أيضاً.

أما في الموضع الرابع في سورة مريم فكانت عبارته أشد وضوحاً بقوله:

= ترجمته في: السبعة في القراءات ص ٧٨ والفهرست للنديم ص٣٢ والتيسير للداني ص٧ ومعرفة القراء الكبار (الطبقة الرابعة) ص١٠٠ وغاية النهاية (تر ٢٢١٢) ١/٥٣٥.

(١) السبعة ص ١٦٩.

(٢) السبعة ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٣) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي، أبوالوليد. قاض من القراء المشهورين، روى القراءة عن ابن عامر بإسناد، وروى عنه القراءة أبوعبيد القاسم بن سلام وغيره، خطيب دمشق ومقرئها ومحدّثها وعالمها، وتوفي بها سنة ٢٤٥هـ. له بعض الكتب في القرآن والقراءات.
ترجمته في: السبعة في القراءات ص ٨٥ والفهرست للنديم ص٣٢ والتيسير للداني ص٦ ومعرفة القراء الكبار (الطبقة السادسة) ص ١٦٠ وغاية النهاية (تر ٣٧٨٧) ٢/٣٥٤.

(٤) أيوب بن تميم بن سليمان، أبو أيوب التميمي الدمشقي، قرأ على يحيى بن الحارث الذماري وخلفه في القراءة بدمشق، وتوفي بها سنة ٢١٩هـ.
ترجمته في: السبعة في القراءات ص٨٦، ٨٧ والفهرست ص٣٢ ومعرفة القراء الكبار (الطبقة الخامسة) ١/١٢٢ وغاية النهاية (تر ٨٠٤) ١/١٧٢.

قرأ ابن عامر وحده (كن فيكونَ) نصباً، وهذا خطأ في العربية»[1]. فقد جعله خطأ في العربية وليس خطأ في إحدى الروايات استناداً إلى رواية أخرى.

وهو أمر يأباه اللغويون والنحاة على وجه العموم، فهم يجيزون الاحتجاج بكل ما ثبتت فصاحته من أقوال العرب وأشعارهم، فضلاً عن كون ذلك في القراءات القرآنية، مما عبر عنه السيوطي في نصه المتقدم حيث يقول: «كل ما ورد أنه قرئ به في القرآن الكريم جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً»[2].

اختيار سيبويه:

أما سيبويه فقد اختار قراءة رفع الفعل (يكونُ) في الموضع الأول، مستشهداً بالآية الكريمة في بابٍ من كتابه[3] عنوانه (هذا باب الفاء) فصّل فيه القول في بحث الفاء، فكان منها الفاء السببية والفاء العاطفة، وقدّم موازنات غنية للتفريق بين المعاني في ضوء حركة إعراب الفعل بعد الفاء.

ويحق لنا أن نسأل عن علة اختيار سيبويه قراءة الرفع، وما الذي رجّح لديه ترك قراءة النصب.

تحليل حالة النصب:

وقبل أن ندخل في إيراد احتجاج سيبويه وأدلة الترجيح لديه، نعمد إلى تحليل حالة نصب المضارع بعد الفاء السببية، في محاولة للغوص على أغوار هذا النصب لمعرفة دوافعه وما يدل عليه في نفس المتكلم، مبتدئين بالقول:

(١) السبعة ص ٤٠٩. وأعجب من هذه التخطئة تسويغ المحقق إياها في الحاشية بالاحتجاج لها، وكان الوجه أن يرفض مبدأ تخطئة القراءات عموماً، فكيف إذا كانت من السبعة وكان صاحبها ابن عامر أحد العربيّين في القراء السبعة، وأقدمهم وفاة (ت ١١٨هـ) فهو ممن يصح الاحتجاج بكلامه العادي بله بقراءته المتواترة واختياره.. وانظر للرد على حجته ما ورد في الحاشية ٤١ من هذا الباب.

(٢) الاقتراح ص ٤٨.

(٣) (بولاق ١/٤١٨ وما بعدها) (هارون ٣/٢٨ وما بعدها).

لقد صاغ النحاة قاعدة نصب المضارع بعد هذه الفاء، وحددوا حالات ذلك باستقصاء ودقة، فذكروا أنها تنصب بشرطين: أولهما أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، والثاني أن تكون مسبوقة بنفي أو طلب. أما النفي فحالة واحدة وأدواته معروفة، وأما الطلب فيشمل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتحضيض والعرض والتمني والترجي.

وفصّل المرادي في ذلك فقال:[1]

«ومذهب البصريين أن هذه الفاء فاء عاطفة، والفعل منصوب بأنْ مضمرة بعد الفاء، والفاء في ذلك عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهَّم، فإذا قلت: أكرمْني فأحسنَ إليك فالتقدير ليكن منك إكرام فإحسانٌ مني.

«ومذهب بعض الكوفيين أن الفاء في هذه الأجوبة هي الناصبة للفعل بنفسها، وذهب بعضهم إلى أن انتصابه إنما هو بالمخالفة، لأنه لمّا لم يصح عطفه على الأول لمخالفته له في المعنى نُصب».

ويبقى الأكثر أهمية هنا، هو تعليل كل فريق من النحاة لوجه النصب هذا:

فالبصريون لا يصرحون بعلة النصب، غير أن قولهم إن الفاء عطفت مصدراً مقدَّراً على مصدر متوهَّم يكاد يشي بذلك التعليل، وكذلك الأمثلة والشواهد الكثيرةالتي أوردوها لتوضيح حالات هذا النصب، وكان منها قولهم: أكرمْني فأحسنَ إليك، أي أن جانبَيْ العطف في الظاهر هما فعل أمر وفعل مضارع، فهو إذاً عطف خبر على إنشاء، فهناك اختلاف ضمني بين جانبَيْ العطف، فجانب المعطوف عليه يحمل معنى إنشائياً وهو ما عبر عنه النحاة بالنفي أو الطلب بفروعه المختلفة، وجانب المعطوف هو الخبر. فالمخالفة إذاً بين المعطوف والمعطوف عليه دعت إلى النصب، فالنصب هنا عَلَم المخالفة.

وبما أن البصريين مالوا إلى جعل هذه الفاء عاطفة، وعطْفُ الخبر على الإنشاء إنما هو عطف أمرين متخالفين، كان لابد من المجانسة بينهما قبل العطف،

(١) الجنى الداني ص ٧٤.

فقـدّروا المعطوف مصدراً، وانتزعوا من المعطوف عليه مصدراً، وعطفوا مصدراً مقـدراً على مصدر متوهَّم. ففي قولنا: أكرمْني فأحسنَ إليك: ليكن منك إكرام فإحسان مني. فسبب النصب هو المخالفة، ولولا هذه المخالفة لتم العطف بين مرفوعين.

أمـا الكوفيون، فقد كان تعبيرهم عن هذه المخالفة مباشراً، من ذلك ما نقله المرادي عنهم بقوله: «لأنه لما لم يصح عطفه على الأول لمخالفته له في المعنى نُصب».

فلا خلاف بين الفـريقين في سبب النصب، إنـه المخـالفـة بين المعـطوف والمعطوف عليه في المعنى.

نعود بعد هذا التمهيد إلى اختيار سيبويه، لنرى مدى توافر أسباب النصب عند مَن نصب، أو خلاف ذلك عند مَن اختار الرفع. وقد عرفنا أن سيبويه اختار الرفع وهي قراءة معظم أصحاب القراءات العشر، فيما عدا ابنَ عامر قارىء الشام فقد آثر النصب.

حجة سيبويه:

أما حجة سيبويه للرفع فقد مهد لها ـ مفرِّقاً بين حالتي النصب والرفع ـ بقوله:

«اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أنْ) وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ، أو مبني على مبتدأ، أو موضع اسمٍ مما سوى ذلك»[1].

ثم أخذ يبين الفروق في المعنى في حالات النصب بحسب ما يرد قبل الفاء بقوله:

«واعلم أن ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكل ذلك على إضمـار (أن) إلا أن المعاني مختلفة، كما أن (يعلمُ الله) يرتفع كما يرتفع

(١) (بولاق) ١/٤١٨.

(يذهبُ زيد) و (علمَ الله) ينتصب كما ينتصب (ذهبَ زيد) وفيهما معنى اليمين».

ثم قدم الأمثلة بقوله:

«وتقول ما تأتيني فتحدثَني، فالنصب على وجهين من المعاني: أحدهما ما تأتيني فكيف تحدثُني، أي لو أتيتني لحدثتني. وأما الآخر فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثْني، أي منك إتيان كثير ولا حديثٌ منك»[1]. فاختلاف المعنى بين ما قبل الفاء وما بعدها هو علة النصب، بدليل أن سيبويه انتقل لبيان جواز الرفع بتأويل معنى الموافقة فقال:

«وإن شئت أشركت بين الأول والآخِر، فدخل الآخِر فيما دخل فيه الأول فتقول: «ما تأتيني فتحدثُني، كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدثُني. وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت: فأنت تحدثنا».

واستمر يشرح وجه النصب ووجه الرفع ويوازن بينهما في اللفظ وفي المعنى، محتجاً بالشواهد القرآنية والشعرية، فكان منها قوله:

«فمَثَل النصب قوله عز وجل (لا يُقضى عليهم فيموتوا) » حيث تتبدى السببية والمخالفة. «ومَثَل الرفع قوله عز وجل (هذا يومُ لا ينطقون، ولا يُؤذن لهم فيعتذرون) » حيث يتضح التوافق والعطف على التشريك.

ثم اتجه إلى شواهد الشعر يحتج بها لتوثيق وجه الرفع، فكان منها قول الشاعر:

غير أنّا لم تأتنا بيقينٍ فنرجّي ونُكثر التأميلا

وعقّب بقوله: «كأنه قال: فنحن نرجي، فهذا في موضعِ مبنيٍّ على المبتدأ».

وقول النابغة الذبياني:

ولازال قبرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ عليه من الوسميّ جَوْدٌ ووابلُ
فيُنْبِتُ حَوْذاناً وعَوْفاً منوِّراً سأُتبعه من خير ما قال قائلُ

وعقب بقوله: «وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جواباً لقوله (ولازال) ولا أن

(١) السابق ١/٤١٩.

يكون متعلقاً به، ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب، كأنه قال: فذاك يُنْبت حَوْذاناً. وقول الشاعر:

ألم تسأل الرَّبْعَ القَواء فينطقُ وهل تخبرنْك اليومَ بيداءُ سَمْلَقُ

ثم قال: «لم يجعل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو مما ينطق»[1].

وهكذا إلى أن قال:

«ومثله (كن فيكونُ) كأنه قال: إنما أمرُنا ذاك فيكونُ»[2].

فحجة الرفع عند سيبويه تتلخص في عدم المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه، ودخول الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى والحكم، والتقدير في الآية كما تقدَم: إنما أمرنا ذاك فيكونُ، وفي هذا إشعار بسرعة الاستجابة ويُسرها في تنفيذ أمر الله (كن فيكونُ) كأنه قال: كن فهو كائن.

تفسير إيثار النصب:

ومما يلفت النظر أن ينصب ابن عامر في المواضع الستة لهذا التركيب في القرآن الكريم، فكأنما يريد أن يقول في تفسير الموقف: إن قدرة الله غلابة، وأمره مفروض، والاستجابة له سبحانه منتزعة، فلا خيار للمأمور في الاستجابة وعدمها «فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً»[3] ـ ففي هذا الأمر وفرض الاستجابة عودة إلى الموافقة، لأنك تعطف مصدراً مقدراً، على نظير له منتزع من الكلام قبل الفاء.

مواقف النحاة:

أما مواقف النحاة من اختيار سيبويه، فنبدأ به من الكسائي والفراء. فأولهما مؤسس مدرسة الكوفة، والثاني مثبت أركانها.

(١) (بولاق) ١/٤٢٢.
(٢) السابق ١/٤٢٣.
(٣) سورة فصلت ٤١/١١.

أما الكسائي فقد اختار الرفع في هذه الآية الكريمة مدار البحث، غير أنه اختار النصب في موضعين من المواضع الستة، أي أنه وافق ابن عامر في موضعين هما قوله تعالى:

- في سورة النحل «إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقولَ له كن فيكونَ».
- وفي سورة يس «إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقولَ له كن فيكونَ».

وعند البحث عن السبب في هذا التمييز بين الحالات الست، أجابنا الفراء بقوله:

«وأما التي في النحل فإنها نَصْب، وكذلك التي في يس نَصْب، لأنها مردودة على فِعْـل قد نُصب بأنْ»[1] غير أنه تابع فقال: «وأكثر القراء على رفعهما والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله (إذا أردناه أن نقول له كن) فقد تم الكلام، ثم قال: فسيكون ما أراد الله». وعقّب الفراء بشيء من التردد ليقول: «وإنه لأحبُّ الوجهين إليّ، وإنْ كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق»[2].

قلت: وعندي أن سبب النصب في هاتين الآيتين أن الصيغة فيهما ليست جازمة بوقوع الأمر بل تفترض إرادة وقوعه، وهذا واضح في نص الآيتين الكريمتين. ففي سورة النحل ورد في الآية «إذا أردناه» وكذا في سورة يس «إذا أردناه»، على حين بدا الأمر مقضياً بصيغة الماضي في الآيات الأربع الأُخَر، وذلك في قوله تعالى:

«إذا قضى أمراً» في سورة البقرة.

و«إذا قضى أمراً» في آل عمران.

و«إذا قضى أمراً» في مريم.

و«إذا قضى أمراً» في غافر.

فالنصب إنما يكون بـ (أنْ) و (أنْ) علامة المستقبل، والمستقبل يكون

(١) أي أن الكسائي نصب (فيكونَ) بالعطف على (أن نقولَ) ولم يجعله جواباً لِكُنْ.

(٢) معاني القرآن ١/٧٤ ـ ٧٥.

بالمضارع، و(أنْ) تنصب المضارع، فكلٌ من المضارع و(أنْ) يدل على وقوع الفعل في المستقبل، وكلمة (إذا) التي سبقت الفعل في الآيتين إنما هي ظرف لما يستقبل، وبذلك تبدو قراءة النصب منسجمة مع الأمر الذي يقع إذا أراد له سبحانه أن يقع.

أما في الآيات الأُخر، فالأمر مقضي من قبل، والآية بالرفع إنما تعبر عن انقضائه في الماضي، فاتفقت المعاني قبل الفاء وبعدها، فانعكس هذا التوافق على حركة الإعراب، فكان الرفع.

أما أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ) فقد اختار قراءة الرفع، وخرّجها بقوله:
«فيكونُ عطفٌ على (يقولُ)[1] ثم سعى لتوثيق اختياره متوسلاً بأساليب المنطق فقال: «أمره للشيء بِكُن لا يتقدم الوجودَ ولا يتأخر عنه، فلا يكون الشيء مأموراً بالوجود إلا وهو موجود بالأمر، ولا موجوداً بالأمر إلا وهو مأمور بالوجود»[2].

ويتناول أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) عبارة الطبري هذه بالبسط والتوضيح ليقول:

«فمن قرأ بالرفع جعله عطفاً على قوله تعالى (يقولُ)[3] وقيل: تقديره (فهو يكونُ)، ومَن قرأ بالنصب اعتبر لفظ الأمر وجواب الأمر بالفاء، [فهو] منصوب» ثم عقّب فقال: «والنصب ضعيف، لأن (كُن) إما أن تكون أمراً لموجود أو معدوم، فإن كان موجوداً فالموجود لا يؤمر بكُن، وإن كان معدوماً فالمعدوم لا يخاطب.. فثبت أنه ليس بأمر على الحقيقة» ثم أضاف ليقول:

---

(١) البحر المحيط ١/٣٦٦.

(٢) البحر ١/٣٦٤.

(٣) ما أراه أن هذا التخريج بالعطف على (يقولُ) فاسد من ناحيتين:
- أولاهما ما يؤدي إليه من فساد المعنى، إذ كيف يصح المعنى في مثل قولنا: سمعت زيداً يقول اعمل فتربحُ، الذي يغدو بالعطف: سمعت زيداً يقولُ فتربحُ ؟!
- أما الناحية الثانية ففيها أقول: إذا افترضنا صحة هذا العطف في الآيات التي وردت فيها (يقولُ) بالرفع، فكيف يصح هذا العطف في آيتيْ النحل ويس حيث ورد فيهما الفعل (يقول) منصوباً بأنْ قبله.. لهذا فالراجح في رفع (يكون) كما قدّر سيبويه وسارَعَ ابن الأنباري إليه (فهو يكونُ). والله أعلم.

«وإنما معنى (كن فيكونُ) أي يكوّنه فيكون، فإنه لا فرق بين أن يقول (إذا قضى أمراً فإنما يكوّنه فيكون) وبين أن يقول له (كن فيكون) فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة»[1].

وعندي أن تفسير ابن الأنباري هذا غير مقبول، فهو يغيّر عبارة الآية إلى عبارة أخرى، فالآية تنص صراحة على أن الله تعالى (يقول) للشيء كن بقوله عز وجل «وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون» فأغفل ابن الأنباري فعل القول هذا، وجعل اهتمامه في فعل (كن) فجعلها (يكوّنه فيكون). . مع أن كلمة (يقول) أبلغ في الدلالة على قدرته تعالى في إيجاد المخلوقات من قولنا (يكوّنه)، ففعل التكوين فيه ممارسة وعمل، أما إلقاء الأمر بكلمة (كن) ففيها كل الدلالة على الفورية وتمام القدرة في آن معاً. . أما سر ضعف النصب، فانظر له ما تقدم من تفسير حالتي الرفع والنصب.

ويتبنى أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) هذا الموقف المضاد لقراءة النصب، غير أنه يرفض نسبتها إلى اللحن، فهي مرتبطة بإحدى القراءات المتواترة، لهذا كان عنيفاً جداً في الرد على الإمام ابن مجاهد ـ بقوله:

«وحكى ابن عطية[2] عن أحمد بن موسى[3] في قراءة ابن عامر أنها لحن، وهذا قول خطأ، لأن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم هي بعدُ قراءة ابن عامر وهو رجل عربي لم يكن ليلحَن، و[هي] قراءة الكسائي في بعض المواضع[4]، وهو إمام الكوفيين في علم العربية. فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثِّم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما عُلم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى»[5].

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٢٠.

(٢) عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن، ابن عطية الغرناطي. فقيه قاض جليل عارف بالأحكام والحديث والتفسير والنحو واللغة، أديب له شعر، من كتبه المطبوعة التفسير المشهور (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز). توفي بلورقة نحو سنة ٥٤٤هـ.
ترجمته في: بغية الملتمس لابن عميرة ص٣٧٦ وبغية الوعاة للسيوطي ص٢٩٥ وكشف الظنون ١/ ٤٣٩.

(٣) هو اسم ابن مجاهد.

(٤) في سورتَيْ النحل ويس كما تقدم.

(٥) البحر المحيط ١/ ٣٦٦.

وهكذا يتضح لنا مما تقدم منهج النحاة عامة وسيبويه على وجه الخصوص حيال القراءات القرآنية، فهو يقوم على جواز الترجيح بين القراءات المتواترة ففيها الفصيح والأفصح، بتحكيم أساليب العرب وموازين المعنى. ورفض أي حكم باللحن أو الخطأ على قراءة مهما بلغ من ضعفها وندرتها، لأنها في أضعف الحالات شاهد نطق به فصيح.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مصـــادر البحث

* الاقتراح للسيوطي . تح د . أحمد محمد قاسم .
ط . الأولى بالقاهرة ١٣٩٦ ـ ١٩٧٦م .
* البحر المحيط لأبي حيان . ط . مكتبة السعادة بمصر ١٣٢٩هـ .
مكتبة النصر الحديثة بالرياض .
* البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع للقاضي الشوكاني .
ط . الأولى . مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٨هـ .
* البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي .
ط . الأولى ١٩٦٦م .
* بغية الملتمس لابن عميرة الضبي ت ٥٩٩ هـ
طبع في مدينة مجريط سنة ١٨٨٤م .
* بغية الوعاة للسيوطي . تح محمد أبو الفضل إبراهيم .
ط . الأولى . عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م .
* البيان في غريب إعراب القرآن . لأبي البركات بن الأنباري .
* تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة . تح السيد أحمد صقر .
ط . الثانية ـ دار التراث بالقاهرة ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣م .
* تفسير القرطبي ـ الجامع لأحكام القرآن .
مصورة عن طبعة دار الكتب .
* التيسير في القراءات السبع ـ لأبي عمرو الداني . تح أوتو برتزل .
ط . استانبول . مطبعة الدولة ١٩٣٠م .
* الجنى الداني للمرادي . تح د . فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل .
ط . الأولى . حلب ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣م .
* الحروف لأبي نصر الفارابي . تح محسن مهدي .
ط . دار المشرق ـ بيروت ١٩٧٠م .
* حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي . تح محمد أبو الفضل إبراهيم .

ط. البابي الحلبي بمصر ١٣٨٧ ـ ١٩٦٧م.
* خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي.
ط. الأولى ـ بولاق ١٢٩٩هـ.
* الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ـ لابن حجر العسقلاني. تح محمد سيد جاد الحق.
ط. ١٣٨٥ ـ ١٩٦٦م.
* السبعة في القراءات لابن مجاهد. تح د. شوقي ضيف.
ط. الثانية ـ دار المعارف بمصر ١٤٠٠هـ.
* شذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ للعماد الحنبلي.
ط. المكتب التجاري ـ بيروت.
* صحيح البخاري. مصورة الطبعة الأولى بمصر سنة ١٣١٥هـ.
* الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. لشمس الدين السخاوي
منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت.
* طبقات الحفاظ للسيوطي. تح علي محمد عمر.
ط الأولى. مكتبة وهبة بالقاهرة ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣م.
* طبقات الشافعية لأبي بكر الحسيني ت ١٠١٤هـ تح. عادل نويهض.
منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
* غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. تح ج برجستراسر.
مصور عن الطبعة الأولى ١٣٥١ ـ ١٩٣٢م بيروت ـ دار الكتب العلمية.
* كتاب سيبويه. ط بولاق. وط هارون.
* لطائف الإشارات لفنون القراءات. للقسطلاني.
تح عامر عثمان ود. عبدالصبور شاهين. القاهرة ١٣٩٢ ـ ١٩٧٢م.
* مرآة الجنان وعبرة اليقظان ـ لليافعي.
ط. دار الأعلمي ـ بيروت.
* المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز ـ لأبي شامة.
تح طيار قولاج. ط. دار صادر ـ بيروت ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥م.
* معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ـ للذهبي.
تح محمد سيد جاد الحق. ط الأولى ـ القاهرة ١٣٨٧ ـ ١٩٦٧م.
* معاني القرآن للفراء. تح محمد علي النجار.
الدار المصرية ١٩٦٦م.

* معجم القراءات القرآنية ـ د. أحمد مختار عمر، د. عبدالعال مكرم.
ط. الأولى. جامعة الكويت ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢م.
* مفتاح السعادة لطاشكبري زادة ت ٩٦٨هـ.
الطبعة الأولى ـ مطبعة دائرة المعارف بحيدر أباد الدكن بالهند.
* منجد المقرئين ومرشد الطالبين ـ لابن الجزري.
ط. مكتبة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٠هـ.
* النشر في القراءات العشر ـ لابن الجزري.
دار الكتب العلمية ـ بيروت.
* وفيات الأعيان لابن خلكان. تح د. إحسان عباس.
دار صادر ـ بيروت.